المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الخميس 20-08-2009 العدد 3398
12

تقرير للهيئة المنظمة يقوّم أوضاع سوق الاتصالات: انتقاد لحصرية الوزارة وارتفاع التكاليف وقلة الاستثمار

حيدر الحسيني

خلصت «الهيئة المنظمة للاتصالات» في تقييمها لوضع السوق سنة ٢٠٠٨ إلى اعتبار أن الدولة لا تزال تمارس حقاً حصرياً في قطاعي الهاتف الثابت والخلوي باختراق نسبته ٦٨ في المئة للأول و٣٦ في المئة للثاني، ما يعني انتفاء المنافسة في هاتين السوقين، فيما اعتبرت أن المنافسة داخل سوق الإنترنت السريع محدودة وتبلغ نسبه اختراقها ٩ في المئة، بينما المنافسة جيدة في سوق الإنترنت العادي، ويبلغ اختراقها ٣٨ في المئة.

وبدا واضحاً حجم العقبات التي تعترض تفعيل الدور المطلوب من الهيئة في تنظيم هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي بالنسبة لخزينة الدولة وتنشيط النمو، لا سيما أن في لبنان شبه إجماع بين القوى السياسية الرئيسية على أن تحرير القطاع هو أحد أهم الركائز الرئيسية لتطويره.

ومع أن الهيئة تقول إن هدفها إجراء عملية تحرير نزيهة وشفافة لسوق الاتصالات من خلال إصدار تراخيص جديدة وإعداد أفضل الأنظمة، لكن أموراً جوهرية لا تزال عالقة بين الهيئة المنظمة من جهة ووزارة الإتصالات من جهة أخرى في ما يعتبره القيّمون على الوزارة «صراعاً على الصلاحيات»، بينما ترى فيه الهيئة تأكيداً لدورها التنظيمي القانوني لكافة المشغلين، ومنهم هيئة «أوجيرو» بوصفها مشغلاً وطنياً فاعلاً في السوق، بمعزل عن التأخير في إعادة هيكلة وزارة الاتصالات وتأسيس شركة «ليبان تيليكوم».

وقد وضعت الهيئة برنامجها لتحرير القطاع استناداً إلى الدراسات والبيانات المتوافرة عن سوق الاتصالات، والتي وفّرت معطيات مهمة عن خدمات القطاع عموماً، وأوضحت المنافع المرتقبة من عملية التحرير، فضلاً عن نقاط قوة القطاع ومواطن ضعفه.

قوة القطاع وضعفه

ومن أبرز الخلاصات التي انتهت إليها الدراسات:

في الهاتف الثابت: مكامن القوة بنية تحتية نحاسية جيدة نسبياً، وأسعار تنافسية للدقيقة الواحدة بالمقارنة مع أسعار الدول المجاورة. ونقاط الضعف حصرية قانونية لوزارة الاتصالات، وحوافز ضئيلة لتطوير البنى التحتية وإدخال التقنيات المتطورة جدا.

في الهاتف الخلوي: قوته في المخزون العالي للطلب على خدماته، والإيرادات المرتفعة منها. ونقاط الضعف تكاليفه المرتفعة، والتأخير على مستوى التكنولوجيات الجديدة، ومعدل الاختراق المنخفض في السوق، والخيارات المحدودة من عروض الخلوي، ونقص الاستثمارات المناسبة.

في نقل البيانات: مكامن القوة قدرتها التنافسية نسبياً، واعتبارها سوقاً مجدية، وانتشار التكنولوجيات اللاسلكية الجديدة، والمخزون العالي لطلب خدمات المعلومات والإنترنت. أما نقاط ضعفه فهي نقص السعات الدولية، وصعوبة الوصول جراء تصرّف المشغّل الحصري، وارتفاع أسعار السعات الدولية، والتمييز في عملية تخصيص السعات بين المشغّلين، والشكوك حول الإطار التنظيمي.

أما الفرص المتاحة فتشمل ارتفاع الطلب على الخطوط الثابتة نتيجة لزيادة الطلب على الإنترنت الرقمي السريع، والقدرة العالية على النمو، وتحرير بوابة العبور الدولية، والإطار التنظيمي الجديد.

تقويم وضع السوق

ويمكن تلخيص خصائص سوق الاتصالات اللبنانية من خلال لمحة عامة عن الهاتفين الثابت والخلوي و«الحزمة العريضة» ومعابر الاتصالات الدولية.

أولاً: الهاتف الخلوي

في ما يتعلّق بخصخصة الخلوي، إهتمّت الهيئة والمجلس الأعلى للخصخصة خلال الفصل الأول من عام ٢٠٠٨ بعملية المزايدة التي أُطلقت في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٧. فأنشئت غرفة إلكترونية افتراضية للمعلومات المتعلقة بالمعلومات حول الشبكتين، وموقع على شبكة الإنترنت مخصّص بالشركات المسجلة والمشاركة في عملية المزايدة العالمية، كما أُجريت زيارات ميدانية لمواقع الشبكتين من قبل كافة الشركات المشاركة في عملية المزايدة، وخضعت غرفة المعلومات الإفتراضية وموقع المزايدة على الإنترنت للتحديث باستمرار، وكانت الأسئلة التي طرحتها الشركات المشاركة تلقى الإجابات على نحوٍ منتظم.

لكن بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، أوقف مجلس الوزراء عملية المزايدة في الآونة الأخيرة. ومع انتهاء مدّة عقدي الإدارة مع «فالديتي» و«أم.تي.سي لبنان» في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨، والإخفاق في مفاوضات التمديد لـ«فالديتي»، قرر مجلس الوزراء تمديد أحكام الاتفاق مع «أم.تي.سي» لمدة شهرين، وكلّف وزارة الاتصالات بإدارة «موبايل إنتريم كومباني ١» (ألفا) لمدة شهرين وإجراء مناقصة لإدارة الشركتين.

وخلال هذه الفترة الانتقالية، عملت «الهيئة المنظمة للاتصالات» بالتعاون مع وزارة الاتصالات، على إعداد وتحسين مؤشرات جودة الخدمة التي ينبغي إدراجها في اتفاقات الإدارة الجديدة، وتعزيز دور الهيئة في مجال مراقبة سياسة توزيع الخطوط وبطاقات التعبئة. وقد أصدرت الهيئة ميثاق قواعد تقديم الخدمات ذات القيمة المضافة وتابعت الشكاوى المتعلقة بالسوق السوداء.

وأثناء مرحلة عقد الإدارة الجديد، سوف تراقب الهيئة عمليات تشغيل الخلوي، لضمان الامتثال لمؤشرات الجودة الجديدة، وللمبادئ التوجيهية لحماية المستهلك، وسياسة توزيع خطوط الهاتف الخلوي والبطاقات المدفوعة سلفاً.

وقد أُجريت المناقصة في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩، وفازت فيها شركتا «أوراسكوم تيلكوم» و«زين»، لإدارة شبكتي «موبايل إنتريم كومباني ١» و«موبايل إنتريم كومباني ٢» لسنتين (سنة واحدة قابلة للتجديد سنة أخرى فقط)، وقد أصبح اتفاق الإدارة مع الشركتين نافذاً اعتباراً من ١ شباط ٢٠٠٩.

وبحسب معطيات الفصل الرابع من عام ٢٠٠٨، بلغت حصة «موبايل إنتريم كومباني ٢» من السوق نحو ٥٨ في المئة من عدد المشتركين، مقابل ٤٢ في المئة لشبكة «موبايل إنتريم كومباني ١»، مشكّلة بذلك نسبة اختراق للهاتف الخلوي بلغت ٣٦ في المئة. وقد ارتفع مستوى الاختراق هذا بنسبة ١٩ في المئة منذ العام الماضي، إلا أنه لا يزال أقل بكثير من المستوى المتوقع لدول المنطقة التي لديها أرقام مماثلة لحصّة الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

ثانياً: الهاتف الثابت

يقارب حالياً معدّل اختراق الخطوط الثابتة نحو ٦٨ في المئة من الأسَر. ومقارنة مع البلدان الأخرى في المنطقة، يبدو هذا المستوى في لبنان متلائماً مع التوقعات بالنظر إلى حصّة الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وكان متوقعاً أن يرتفع الطلب في سوق الخطوط الثابتة مع توسّع الانتشار المناطقي لخدمة الإنترنت الرقمي السريع على الحزمة العريضة(ADSL) خلال الفصل الأخير من عام ٢٠٠٨، فضلاً عن التوسّع في الفصل الأول من عام ٢٠٠٩ لتغطية ٨٠ في المئة من مشتركي الخطوط الثابتة. وسوف يسهم خفض رسوم الربط وأسعار التخابر المحلية على الشبكة الثابتة في تحقيق نمو في استخدام الخطوط الثابتة.

ثالثاً: الحزمة العريضة

بدأ تقديم خدمات «خط الإنترنت الرقمي السريع» على الحزمة العريضة (DSL) منتصف عام ٢٠٠٧، وناهزت نسبة اختراقها ٩ في المئة لعدد الأسر نهاية عام ٢٠٠٨. وقد رُصدت زيادة كبيرة خلال العام الجاري بسبب الكبت في العرض وحجم الطلب الكامن. وخلال الفصل الأخير من عام ٢٠٠٨، حققت وزارة الاتصالات توسّعاً في تغطية مراكز ومقسّمات الشبكة الثابتة من أجل قاعدة مشتركين في خدمة الإنترنت الرقمي السريع على الحزمة العريضة (DSL)، وقد وصلت الخدمة إلى ٤٥ مركزاً من أصل ٣٨٠.

لكن لبنان لا يزال متأخراً مقارنة مع دول المنطقة في اعتماد الحزمة العريضة. إذ لا يُقارَن معدّل السعر المعروض في لبنان بالمستوى المطلوب لاتصالات حقيقية قائمة على هذه الحزمة. ونظراً للنقص في السعات الدولية، وللسقف الاصطناعي الموضوع من قبل مقدّمي الخدمات على سرعة الخطوط، لا يستفيد المستخدمون في الوحدات السكنية من الحزمة العريضة في ساعات الذروة، كما لا يزال المستخدمون في الشركات على معاناتهم من الارتفاع الكبير في الأسعار بالنسبة إلى احتياجات مؤسساتهم.

كما أن دراسة السوق التحليلية التي أجرتها الهيئة، والشكاوى التي استلمتها من القطاع الخاص، والمقابلات التي تمّت خلال المسح الميداني، أظهرت أن سوق الإنترنت الرقمي السريع لا تزال متأخرة من حيث السعة والخدمات المقدّمة والأسعار، مقارنةً مع احتياجات المستهلكين والشركات.

وقد واجهت الهيئة صعوبات في تحليل أسباب هذا التطوّر البطيء، لعدم توافر معلومات عن خط الإنترنت الرقمي السريع من وزارة الاتصالات. لكن، بالرغم من كون بعض المشكلات ناتجة حتماً من ممارسات ذات طابع معاكس للمنافسة، يكمن السبب الآخر في شح الاستثمارات الضرورية.

وترى الهيئة أن سوقاً مخصخصة ومنظّمة بشكل مدروس من شأنها أن ترفع مستوى التنافس وتلبّي احتياجات المستهلكين وتطلعاتهم. ولهذا الغرض، أعدّت الهيئة مسودّة سياسة الحزمة العريضة، وقدّمتها إلى وزير الاتصالات في آب (أغسطس) ٢٠٠٨ للمناقشة.

رابعاً: معابر الاتصال الدولية

خلال عام ٢٠٠٨، زادت وزارة الاتصالات من سعة الاتصالات الدولية لتصل الى نحو ٨ «STM1». وتبلغ الطاقة المجملة لكابل قدموس الذي يربط بيروت بقبرص، ١٠ Gbits/s أي ٦٤ «STM1»، جرى استعمالها جزئياً نظراً إلى السعة المحدودة المتوفرة على الكوابل الدولية المُكملة لكابل قدموس باتجاه بقية الدول، وتُجري وزارة الاتصالات حالياً دراسة لتطوير الكابل الموجود من أجل استخدام تكنولوجيا «DWDM» أكثر مما هو متوفّر حالياً.

واعتباراً من نهاية ٢٠٠٨، وصلت السعات الدولية المتاحة والمحميّة حمايةً كاملة إلى ٦ «STM1»، بالإضافة إلى ٢ «STM1» السابقتين اللتين كانتا مستخدَمتين (واحدة للصوت فقط، والأخرى لنقل الصوت والبيانات). وجرى توزيع هذه الـ ٦ «STM1» بين وزارة الاتصالات والقطاع الخاص وفق حاجات وطلب مقدّمي خدمات الإنترنت. كما احتفظت وزارة الاتصالات بـ٩ «E1S»، تتألف كل منها من شطر زمني واحد، لتلبية طلبات مراكز خدمة الزبائن الدولية الجديدة، التي سوف تنطبق عليها التعرفات المطبّقة على مقدّمي خدمات الإنترنت وفق المرسوم رقم ١٦٨٥٢ تاريخ ٢٨/٤/٢٠٠٦. لكل شطر زمني القدرة على استيعاب محادثة صوتية واحدة وبالتالي كل «E1S» يستوعب ٣٢ محادثة.

ومن المرتقب أن يشهد عام ٢٠٠٩ مزيداً من التوسيع في السّعات الدولية بحيث توضع في الخدمة سعة إضافية توازي 2xSTM1 لتوزيعهما بين مقدّمي خدمات الإنترنت ووزارة الاتصالات ومراكز خدمة الزبائن. كما تجري الوزارة تقييماً للزيادات المستقبلية في السّعات الدولية.

مؤشرات السوق لعام ٢٠٠٨

السوق	الاختراق٪	عدد المقدّمين	قطاع الخاص / عام	مستوى المنافسة
الهاتف الخلوي	٣٦	٢	مملوك للدولة	حق حصري
الهاتف الثابت(*)	٦٨	١	مملوك للدولة	حق حصري
الإنترنت(*)	٣٨	١٦ تقريباً	خاصة	منافسة
الإنترنت السريع(*)	٩ تقريباً	٨ تقريباً	خاصة من خلال الحلقة المحلية لدى «أجيرو» / وزارة الاتصالات	محدودة المنافسة
(*) للأسرة الواحدة				

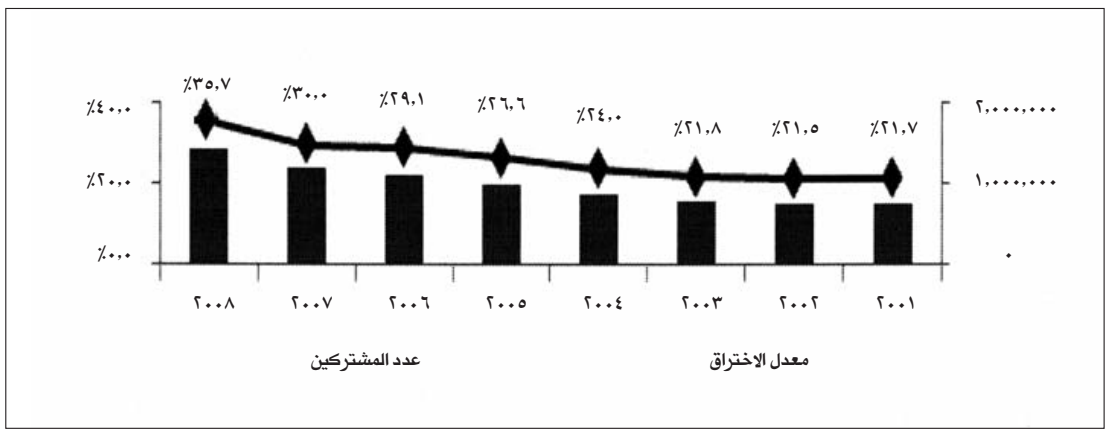

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"